



الامتثال القانوني والتبغات القضائية لانتهاك البيانات

22 – 26 فبراير 2027

أمستردام (هولندا)



الامتثال القانوني والتبغات القضائية لانتهاك البيانات

المرجع: 120982_148501 التاريخ: 22 - 26 فبراير 2027 المكان: أمستردام (هولندا) الرسوم: Euro 5600

مقدمة:

في عصر تتسارع فيه وتيرة التحول الرقمي وتتنامى فيه التهديدات السيبرانية، أصبحت حماية البيانات والامتثال للقوانين من الأولويات الأساسية للمؤسسات العامة والخاصة. تهدف هذه الدورة التدريبية في الامتثال القانوني والتبغات القضائية لانتهاك البيانات، إلى تمكين المشاركين من الفهم العميق للتشريعات المحلية والدولية المرتبطة بحماية البيانات الشخصية. كما تسلط الضوء على المخاطر القانونية والتبغات القضائية التي قد تترتب على الإخلال بمتطلبات الامتثال.

توفر دورة الامتثال القانوني والتبغات القضائية لانتهاك البيانات، منهجًا تدريبيًا متكاملًا يربط بين السياسات القانونية ومتطلبات الأمن السيبراني. يتناول المحتوى آليات الامتثال الفعال، وآخر تطورات التنظيمات القانونية في هذا المجال. كما تعزز الدورة قدرة المشاركين على إدارة مخاطر البيانات وتحليل الأثر القانوني لانتهاك الخصوصية. وتعد هذه الدورة فرصة موهبة متقدمة لتعزيز ثقافة الامتثال القانوني والحوكمة الرشيدة للمعلومات.

الفئات المستهدفة:

تستهدف دورة الامتثال القانوني والتبغات القضائية لانتهاك البيانات، الفئات والمحترفين الذين يسعون لاكتساب المعرفة والمهارات:

- المستشارون القانونيون في الشركات والمؤسسات.
- مسؤولو الامتثال والحوكمة في القطاعين العام والخاص.
- مسؤولو حماية البيانات والخصوصية.
- مدراء تقنية المعلومات وأمن المعلومات.
- موظفو الشؤون القانونية والرقابة الداخلية.
- مسؤولو التدقيق والرقابة على الامتثال.
- المحامون المتخصصون في القضايا الرقمية.
- مسؤولو الموارد البشرية والإداريون في المؤسسات.
- العاملون في القطاع الصحي، المصرفي، والتعليمي.
- مسؤولو تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الحكومية.

أهداف الدورة التدريبية:

في نهاية هذا البرنامج التدريبي في الامتثال القانوني والتبغات القضائية لانتهاك البيانات، سيكون المشاركون قادرين على:

- التعرف على الإطار القانوني لحماية البيانات على المستوى المحلي والدولي.
- تحليل التبغات القضائية الناتجة عن انتهاك البيانات الشخصية.
- تقييم السياسات المؤسسية المتعلقة بحماية البيانات ومدى توافقها مع التشريعات.
- تطبيق المعايير القانونية عند التعامل مع المعلومات الحساسة والسرية.
- تطوير خطة امتثال فعالة تراعي المتطلبات النظامية والتنظيمية.
- تعزيز القدرة على تحديد المخاطر القانونية المرتبطة بعدم الامتثال.
- صياغة الإجراءات التصحيحية لتقليل آثار الخروقات القانونية.
- تفسير قوانين حماية البيانات مثل اللائحة العامة لحماية البيانات GDPR والقوانين الخليجية.
- تصميم آليات للرصد والمراقبة المستمرة لامتثال البيانات.
- بناء ثقافة مؤسسية قائمة على احترام الخصوصية والشفافية.
- تنمية مهارات التقييم والتحليل القانوني في قضايا البيانات.
- استخدام أدوات تقييم الامتثال والتدقيق على البيانات بفعالية.

الكفاءات المستهدفة:

سيكتسب المشاركون الكفاءات التالية من خلال برنامج الامتثال القانوني والتبغات القضائية لانتهاك البيانات:

- القدرة على فهم وتفسير اللوائح القانونية المتعلقة بحماية البيانات.
- مهارة تحليل المخاطر القانونية الناتجة عن اختراقات البيانات.
- كفاءة وضع وتنفيذ خطط الامتثال المؤسسي.
- مهارة تقييم مدى التزام المؤسسات بالتشريعات الوطنية والدولية.
- الإلمام بالإجراءات القضائية عند حدوث انتهاكات بيانات.
- مهارة صياغة سياسات الخصوصية والحوكمة القانونية.
- قدرة إعداد تقارير امتثال قانوني شاملة.
- كفاءة قيادة فرق الامتثال القانونية والتنسيق مع الإدارات التقنية.

محتوى الدورة التدريبية:

الوحدة الأولى: مقدمة في حماية البيانات والامتثال القانوني:

- تعريف حماية البيانات الشخصية والتمييز بينها وبين أمن المعلومات.
- نظرة عامة على التشريعات العالمية: GDPR, CCPA, وقوانين الدول الخليجية.
- أهمية الامتثال القانوني في بيئة الأعمال الرقمية.
- تحليل العلاقة بين الخصوصية وحوكمة البيانات.
- المفاهيم الأساسية في الامتثال القانوني والإداري.
- استعراض العقوبات القانونية والإدارية لانتهاك البيانات.
- أنواع البيانات الشخصية ودرجات حساسيتها.
- دور الامتثال القانوني في الحماية من المخاطر التنظيمية.
- حالات عملية على خروقات بيانات مشهورة والتبعات الناتجة عنها.

الوحدة الثانية: اللوائح والتشريعات الخاصة بحماية البيانات:

- تحليل شامل للائحة الأوروبية لحماية البيانات GDPR ومتطلبات الامتثال.
- قوانين حماية البيانات في المملكة العربية السعودية والإمارات ومصر.
- الالتزامات القانونية للشركات عند جمع ومعالجة البيانات.
- حق الأفراد في الخصوصية والوصول إلى بياناتهم.
- متطلبات الموافقة الصريحة وتوثيقها.
- شروط نقل البيانات عبر الحدود الوطنية والدولية.
- مسؤوليات الجهات المتحكمة في البيانات والمعالجة لها.
- الأدلة القانونية في حالة الانتهاك وأثرها في القضاء.
- السياسات الداخلية المطلوبة لضمان الامتثال القانوني.

الوحدة الثالثة: التبعات القضائية لانتهاك البيانات:

- أنواع الانتهاكات القانونية: الجسيمة والإجرائية.
- العقوبات الجنائية والمدنية في قضايا البيانات.
- مسؤولية الشركات والمديرين التنفيذيين أمام القضاء.
- الإجراءات القضائية المتبعة في حال الاختراق أو الإهمال.
- تأثير الانتهاكات على السمعة المؤسسية والعلاقات العامة.
- العقوبات الإدارية من قبل الهيئات الرقابية.
- كيفية تجنب التورط في نزاعات قانونية عبر آليات الامتثال.
- تقارير الحوادث وإبلاغ الجهات المختصة قانونيًا.
- دراسات حالة لقضايا بيانات انتهت بأحكام قانونية حاسمة.

الوحدة الرابعة: إدارة الامتثال ومراقبة حماية البيانات:

- خطوات بناء خطة امتثال قانوني فعالة.
- تحديد نقاط الضعف القانونية داخل المؤسسة.
- آليات التدقيق الداخلي المستمر.
- استخدام مؤشرات الأداء لقياس فعالية الامتثال.
- إعداد تقارير الالتزام الدوري ورفعها للإدارة العليا.
- التعاون مع الفرق الفنية لتعزيز حماية البيانات.
- صياغة سياسة خصوصية تتماشى مع التشريعات الحديثة.
- تطبيق برامج توعية وتدريب داخلية عن الامتثال.
- إعداد آلية للإبلاغ الداخلي عن الانتهاكات القانونية.

الوحدة الخامسة: الإجراءات التصحيحية والتحقيقات القانونية:

- كيفية الاستجابة القانونية الفعالة لحوادث اختراق البيانات.
- إعداد خطط الاستجابة للطوارئ القانونية.
- إجراء التحقيقات القانونية الداخلية.
- التنسيق مع الجهات القانونية المختصة والسلطات القضائية.
- إعداد وتوثيق التقارير القانونية والإدارية.
- تقييم الأثر القانوني للحدث والتوصية بالإجراءات الوقائية.
- الحفاظ على الأدلة الرقمية القانونية بشكل سليم.
- تحديث خطط الامتثال بناءً على نتائج التحقيقات.
- مراجعة العقود والشروط القانونية مع الموردين والشركاء.

خلاصة وتوصيات الدورة التدريبية:

تعد هذه الدورة فرصة استراتيجية لفهم الأبعاد القانونية والتقنية المتعلقة بالامتثال وحماية البيانات. يجب على المؤسسات تطوير سياسات صارمة تضمن الامتثال المستمر للأنظمة. كما ينبغي تعزيز ثقافة قانونية تحمي من التبعات القضائية المحتملة. وأخيرًا، يعد إدماج الامتثال القانوني ضمن استراتيجية الحوكمة الرقمية ركيزة أساسية لنجاح الأعمال في العصر الرقمي.